



جامعة تكريت

كلية التربية للبنات / قسم الجغرافية
المرحلة الرابعة / مادة جغرافية الخدمات

أستاذ المادة : م. د رويده فؤاد عبدالله

r Fouad@tu.edu.iq

النظم البشرية (العوامل البشرية) وعلاقتها بالمدينة وتوفير الخدمات

ثانياً: النظم البشرية (العوامل البشرية) :

الإنسان لا يتصرف بصورة عشوائية ، بل تحكمه مجموعة من النظم البشرية ، والتي تمثل المحرك الأساسي لما يمارسه من أنشطة ، والتي تختلف من مكان لأخر حسب درجة تطور وتقدير تلك النظم ، لذا تباينت تصرفات الإنسان من مكان لأخر استناداً إلى ذلك ، كما إن تلك النظم تعمل بصورة متكاملة ولا يمكن إهمال أي واحد منها ، حيث تكون العلاقة تشابكية ويصعب فصلها ، وتشمل تلك النظم ما يأتي :

١- النظام الاجتماعي :

يعني النظام الاجتماعي الأفراد والجماعات وتفاعلهم ، وأنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفرد والجماعات التي يتتألف منها المجتمع، ويشكل ما يطلق عليه النظم الاجتماعية ، حيث تعكس طبيعة النظام الاجتماعي مدى تقدم المجتمع وتطوره ، عندما يسوده التجانس والتماسك ، والشعور بالانتماء ، بعيداً عن القبيلية والطبقية ، وقد تتعكس أثار ذلك على تركيبة المدينة الاجتماعية وطبيعة تنظيمها وترتيبها ونظامها ، فالمجتمعات المتقدمة تكون على درجة عالية من الترتيب والالتزام بالأنظمة والقوانين والتي تعكس إيجابياً على بيئة المدينة ، عكس ذلك المجتمعات المختلفة التي يسود مدنها الإهمال والتخييب والتخلف في كل جوانب الحياة ومنها الخدمات بأنواعها المجتمعية والبنية التحتية .

٢- النظام السياسي والإداري :

وهو النظام الذي ارتضاه المجتمع ليتم تحديد سلطات الحكم على أساسه ، وتلعب النظم السياسية في المجتمعات التقليدية أو المتقدمة دوراً هاماً في عملية التنمية المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية ، ويمثل النظام السياسي قمة الهرم في إدارة شؤون الدولة والذي إذا ما كان صالحاً صلحت مفاسيل الحياة الأخرى ، وإذا ما فسد انهارت مؤسسات الدولة واستشرى فيها الخراب في كل جوانب الحياة ، ويمكن تشبيه ذلك بالإنسان الذي يتكون من عدد كبير من الأعضاء وجميعها تستلم الأوامر من الدماغ في الرأس ، فإذا ما أصيب الدماغ بخلل انعكست أثاره سلباً على بقية أعضاء الجسم ، وإدارة الدولة هي الموجه الأساسي لحياة سكانها ، فصلاحها ينظم المجتمع وبفسادها يدب الخراب فيه .

٣- النظام التكنولوجي:

يعني النظام التكنولوجي استخدام المعرفة في التطبيق العملي لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة من جهة وحل المشكلات البيئية والتصدي للأخطار التي يتعرض لها الإنسان من جهة أخرى ، ومن خلال استخدام التقنيات المتاحة ، فقد شهد العالم تطورا علميا وتكنولوجيا على نطاق واسع شمل جميع نواحي الحياة ، وقد تم تقسيم العالم على أساس امتلاك التكنولوجيا إلى دول متقدمة ومختلفة ، وقد استخدمت التكنولوجيا على نطاق واسع في كافة مجالات الحياة ، والتي انعكست بشكل إيجابي وكبير على حياة الإنسان ، وخاصة في مجال توفير الخدمات المختلفة.

٤- النظام الاقتصادي :

وهو النظام الذي يحدد في أي مجتمع الأنشطة الاقتصادية السائدة وطبيعة حركة الموارد الطبيعية ونوعها ، وما يترتب عنها من نتائج اقتصادية واجتماعية ، كما يرتبط بالنظام الاقتصادي تغير في نوعية البيئة ، كزيادة طرح النفايات والفضلات والملوثات المختلفة ، وفي المجتمعات الزراعية يكون إسهام الأنشطة الاقتصادية في تدهور البيئة ضئيلاً بالمقارنة مع المجتمعات الحضرية الصناعية المتقدمة ، وقد ساد العالم نظم اقتصادية مختلفة والتي انعكست أثارها على حياة الإنسان سلباً أم إيجاباً ، وتشير أثار ذلك واضحة على طبيعة حياة الناس في المجتمعات الحضرية ، حيث تكون الخدمات متطورة أو مختلفة حسب طبيعة النظام الاقتصادي في البلد .

٥- النظام الثقافي :

يعد النظام الثقافي جزءاً من النظم التي أوجدها الإنسان ، وتشمل الثقافة مركباً متنوعاً، ويضم المعرفة والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والأعراف التي يكتسبها الإنسان من حيث كونه عضواً في المجتمع ، ويمكن تمييز نوعين من الثقافة وهما الثقافة المادية وهي نتاج التكنولوجيا التي تعتبر عاملاً وسيطاً بين الإنسان والبيئة الطبيعية التي تحيط به، حيث كانت التكنولوجيا ضرورية وعلى درجة باللغة الأهمية لغرض أحداث التطور والتقدم البشري منذ ظهور الإنسان وحتى الآن ، أما النوع الآخر من الثقافة فهو الثقافة اللامادية التي تتمثل في العادات والتقاليد التي تعبّر عن القيم والأفكار والمعتقدات .

وتبصر أثر ذلك واضحة في سلوكية الإنسان وتصرفاته ضمن مجتمعه وانعكاس ذلك على الحياة العامة ، ففي المجتمعات المتقدمة تتطور الحياة في ظل الأنظمة والقوانين التي وضع لها خدمة الإنسان ضمن إطار الأفكار والمعتقدات العامة ، لذا تكون الحياة مبنية على أساس سليم و تكون الحياة رتيبة يتحقق فيها كل متطلبات الحياة الأساسية وخاصة الخدمات ، على العكس من ذلك المجتمعات المختلفة التي تعيش الفوضى الخلاقة خارج الأنظمة والقوانين وتخندق وراء المعتقدات والأفكار المتقدمة المتوازنة ، فينبع عنها حياة فوضوية يديرها الجهل غير منتظمة بعيدة عن الواقع لا تتتوفر فيها المتطلبات الأساسية للحياة مثل الخدمات ، وحتى وإن توفر بعضها فلم يكن ضمن المعايير والمواصفات المحددة.

٦- النظام التعليمي :

يمثل النظام المعرفي الحلقة الأساسية في بناء المجتمع ، فتوفير الكوادر الفعالة في المجتمع يعتمد على التعليم ، فكلما كان هذا النظام قائم على أساس سليم كان له الأثر البالغ في تطور المجتمع وتقدمه ، وبالعكس تخلف هذا النظام يعني هدم المجتمع وانهياره ، لذا عملت الدول المتقدمة على تطوير نظمها التعليمية ووفرت له كل المتطلبات الأساسية لغرض تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والإداري والتكنولوجي ، إما الدول المختلفة فقد بدأت بالعكس تريد إن تطور كل جوانب الحياة ولكن لم تفكر ببناء الإنسان الذي يمثل أساس تطور الحياة ، لذا بقيت وستبقى في دائرة التخلف والتخبط دون نتيجة وسيظل سكان تلك الدول يسبحون في ظلام جهل الساسة ، دون فهم وادراك الأمور على حقيقتها ، واستيعاب ما يحدث من تطور ، والاستجابة للأحداث بأسلوب منطقي .

٧- النظام التخطيطي :

يعد التخطيط الخطوة الأولى في سلم التطور ، والتي ترتبط أساساً بالخلفية العلمية للإنسان ، وكل مشروع يقدم عليه الإنسان أو الدولة لابد أن يكون وفق خطة معدة مسبقاً تتضمن كل ما يخص المشروع من بدايته إلى نهايته ، وهذا لا يقوم به أي إنسان بل يجب أن يكون متخصصاً في هذا المجال ، فأي خطأ يرتكبه المخطط تكون خسائره باهضة اجتماعياً واقتصادياً ، وتقديم الخدمات المختلفة يحتاج إلى تخطيط مسبق لغرض رفع كفاءة أداء كل نوع من الخدمات ، لذا تعمد الدول المتقدمة إلى

استخدام أسلوب التخطيط بكل أنواعه لغرض تحقيق التقدم المتوازن في كل جوانب الحياة ، وان الغاية الأساسية من ذلك توفير كل مستلزمات الحياة للإنسان ، أي الغاية الأساسية سعادة الإنسان ، وعلى العكس من ذلك الدول المختلفة ، حيث لا تتوفر في الكثير منها برامج تخطيطية وتعتمد أسلوب القرارات غير المدروسة ، لذا تسير في ركب الفوضى والتخلف والتراجع في كل شيء ، ويكون الإنسان ضحية القرارات غير المنطقية والجهل في التخطيط .

ثالثاً: تفاعل النظم الطبيعية والبشرية وعلاقتها بالمدينة ونشاطاتها :

يتضح مما تقدم إن كل من النظم الطبيعية والبشرية تعامل بشكل متفاعل ودرجات مختلفة في تشكيل المدينة من حيث الحجم والشكل والوظيفة وتطورها ، فالظواهر البشرية الموجودة على سطح الأرض هي نتاج تفاعل الإنسان مع الأرض ، وقد تتواءت الأنشطة التي مارسها اعتماداً على التنوع البيئي الذي تحكمه طبيعة التضاريس الأرضية والمناخ السائد وبقية النظم الأرضية الأخرى ، فـأي نشاط لابد إن يخضع لضوابط الموقع والموضع الطبيعية ، لـذا تنوع الإنتاج والعمaran وفقاً لتنوع الظروف الطبيعية على سطح الأرض . وتعد المدينة إحدى الأنشطة المهمة التي استطاع الإنسان من إقامتها على الأرض ، والتي تمثل البيئة المفضلة لحياته ، وقد شهدت تلك المدن تطوراً كبيراً بمرور الزمن ، حتى وصلت إلى ما هي عليه الان ، وهذا التطور لم يكن في تغيير الفن المعماري والمعماريات الشاهقة المتمثلة بناطحات السحاب فقط ، بل شمل التطور بالدرجة الأساس الخدمات التي يحصل عليها الإنسان في المدينة ، فقد كان لتطور النظم التي تحكم تصرف الإنسان والتي زادت من قدرته على استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة ، إذ تمكن من التوصل إلى تقنيات عالية في مجال توفير أنواع الخدمات وإدارتها ، كما استطاع الإنسان بحكم التطور الذي حققه في المجال العلمي والتكنولوجي من خلق بيئه مناسبة ومرحية بعيداً عن المؤثرات المناخية الخارجية ، إذ تم استخدام تقنيات متقدمة في التخلص من شدة الحر والبرد ، إي استخدام التكييف في البيت والسيارة والمؤسسة التي يعمل فيها ، وكذلك التطور في مجال النقل والاتصالات ، حيث حدثت ثورة تقنية غير عادية ، جعلت عمليات التنقل والاتصال بصورة بسيطة ومحدودة التكاليف ، وتضم جميع أرجاء العالم ، إما في مجال الطاقة فقد شهد هذا القطاع تطوراً كبيراً إذ تمكن الإنسان من استغلال الإمكانيات المتاحة في الطبيعة وتم التوصل إلى طاقة نظيفة خالية من التلوث مثل الغاز

والكهرباء والطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة التي تتنوع مصادرها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى توفير المياه ، فقد استخدمت تقنيات متقدمة في تنقية المياه ونقله وخزنه ، إما الجانب البيئي وما يتعلق بالصرف الصحي والنفايات، فقد تمكنت الدول التي شهدت تطويراً كبيراً في نظمها البشرية من استخدام تقنيات حديثة في مجال التخلص من مياه الصرف الصحي والاستفادة من المياه والماء المنتجة في مجالات عدّة، وكذلك الحال بالنسبة للخدمات الترفيهية التي يجب أن تكون بمستويات مختلفة و المناسبة للسكان حسب أعمارهم فهي الأخرى شهدت تطويراً كبيراً نتيجة التقدم في المجال الإلكتروني ، فضلاً عما متاح من أنشطة ترفيهية آلية وطبيعية تناسب كل الأعمار والجنس.

وقد كان لموضع وموقع المدينة دوراً فاعلاً في رفع كفاءة توفير الخدمات بأنواعها ، ويظهر هذا التأثير من حيث خصائص الموضع الطبوغرافية والمناخية والجيولوجية والهيدرولوجية ، فقد يكون لبعض تلك العناصر تأثيراً سلبياً على توفير وكفاءة بعض أنواع الخدمات سواء كانت المجتمعية أو البنية التحتية ، أما فيما يخص خصائص الموقع فقد يكون لما يتضمنه من أنشطة اقتصادية و عمرانية وما يسوده من مناخ أثار تتعكس سلباً أم إيجاباً على المدينة بصورة عامة والخدمات بشكل خاص ، فقد يكون الموقع قرب موارد طبيعية معينة مهمة بالنسبة لسكان المدينة ، سواء في توفير فرص عمل للسكان أو استغلاله في توفير خدمة ما ، أو قد يكون الموقع قرب مصدر من مصادر التلوث الطبيعية أو البشرية فتكون له آثار غير حميدة على المدينة. أما فيما يخص النظم البشرية فهي المحرك الأساسي في استغلال الإمكانيات المتاحة ، وفي الدول المتقدمة تكون النظم البشرية على جميع المستويات لذا تمكنت من تخطيط وتوفير الخدمات وفق المعايير الدولية التي توصلت لها تلك الدول ، أما في الدول النامية التي تعاني من تخلف نظمها السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية فإنها تعاني من مشاكل كبيرة في توفير أنواع الخدمات بما ينسمج وحاجة السكان ، ومع استمرار التطور السريع في الدول المتقدمة والبطيء في الدول النامية أدى ذلك إلى حدوث فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في مجال توفير الخدمات .